الزنا الإلكتروني..أسبابه، أخطاره، وطرق الوقاية منه للحفاظ على الأسرة

بقلم

زكرياء قادي
طالب دكتوراه- قسم أصول الدين
معهد العلوم الإسلامية- جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
abdou_zaki92@yahoo.com

أ.د. عبد المجيد مباركية
أستاذ محاضر "أ" في علوم الحديث بقسم أصول الدين
معهد العلوم الإسلامية- جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
aboumoncef2@outlook.fr

مقدمة

أسالت آفة الزنا والخيانة الإلكترونية الكثير من الحبر بعد أن اجتاحت العالم كله، بسبب الاستعمال الواسع للإنترنت الذي تفرضه ظروف العصر، ونحن في عصر السرعة لابد من استعمال الشبكة العنكبوتية، إلا أنه وللأسف بقدر فوائدها بقدر سلبياتها المتعددة التي أصبحت تهدد بتوسيع آفة الطلاق بين الأزواج، لاسيما بعد ظهور (الفايسبوك) كأكبر موقع اجتماعي اهتم به ملايين البشر عبر العالم بأسره، والجزائر ليست في منأى عن تلك التطورات الحاصلة بحيث زحفت الإنترنت إلى كل بيت وكل مؤسسة وكل بقعة إن صح التعبير، دون أن ننسى دخول الجيل الثالث إلى الجزائر، وأصبح الاشتراك في الإنترنت متاحا بمجرد ضغط زر الهاتف النقال، مما يؤدي إلى تأزيم الوضع أكثر على مختلف الأصعدة من جراء الخطر الذي يحدق بالبيوت، بدءا بالأطفال وصولا إلى الكبار الراشدين الذين حوّل بعضهم تلك الوسيلة إلى غير مجراها الطبيعي حتى صارت تساهم في توسيع إحصائيات الطلاق بسبب الخيانة الزوجية عن طريق الشبكة الإلكترونية أو كما يطلق عليها الخيانة الإلكترونية، فيغتنم طرفا العلاقة الزوجية سواء الزوج أو الزوجة عدة هفوات من أجل إباحة بعض الأشياء المحرمة على غرار اللجوء إلى الخيانة الزوجية التي حرمتها القوانين الوضعية وكذا النصوص الشرعية بحيث نهى الإسلام عن الخيانة بين الزوجين التي تعد من الكبائر، إلا أنه في الوقت الحالي الذي تلاشت فيه الأخلاق والقيم الدينية أصبح كل شيء مباحا وراح بعض الأزواج وحتى الزوجات إلى التغلغل في فضاء الإنترنت من أجل تصيد الفرص عبر الفايسبوك الذي يجمع الملايين من مختلف أقطاب العالم، ويتيح الفرصة لربط الصداقات الاجتماعية، فهو يقرّب البعيد ويجعل الصعب سهلا كما يقال ما أدى إلى وقوع الفأس في الرأس، فبعض ضعاف النفوس تأثروا بما يدور من حولهم وابتغوا التجريب فلم يجدوا إلا طريق الخيانة بعد أن تأثروا بعالم افتراضي لا أساس له من الصحة، ويحوي الكثير من الأوهام خاصة وأن البعض جعلوه كمصيدة للإيقاع

بالآخرين.

فهناك أعداد لا حصر لها من النساء و الرجال يمارسون الجنس علي الشبكة بالمحادثات الداعرة الصريحة و المشاهدات عن طريق الكاميرات مما يحقق لهم النشوة الجنسية الخيالية العارمة .

المشكلة الحقيقة هي إفراز نوع جديد من الممارسة الجنسية المقروءة و المسموعة و المرئية و التي أصبحت في متناول الجميع ، مما تولد معه مشاكل تبلورت في عمليات زنا حقيقي، و زواج عرفي، و عمليات إجهاض، و هذه هي الخطورة الحقيقة في هذه الممارسة أو بمعني آخر أن تتعدي الممارسة خارج الأجهزة لتكون فعل علي أرض الواقع و يصبح المقترف مسئولاً أمام القانون و المجتمع.

- عنوان البحث : الزنا الإلكتروني..أسبابه، أخطاره، وطرق الوقاية منه للحفاظ على الأسرة

- أهمية موضوع البحث: تكتسي الدراسة في هذا الموضوع أهمية بالغة في الكشف عن إحدى الطرق الحديثة لانتهاك حرمة من حرمات الله وهي الزنا -عافانا الله وإياكم- ومن أين دخل هذه المرة؟ إنها وسائل التواصل الاجتماعي (فايسبوك، تويتر، ماسنجر، واتس أب، فايبر،....)، حيث يعتقد الكثير منا أن هاته الوسائل هي في مجملها مفيدة ولا خطر فيها على جميع فئات المجتمع، نعم هي مفيدة لمن استعملها في نطاقها الشرعي في استحضار دائم للمولى عز وجل، بواسطتها نقدم التهاني للبعيد، ونتواصل مع الأقارب داخل الوطن وخارجه صوتاً وصورة، فيخُفَّف بذلك العناء على الكثيرين، خاصة مع تسارع وتيرة الزمن وكثرة الانشغالات اليومية التي صادفت الإنسان في العصور الأخيرة، وغيرها من الفوائد كثير، إلا أن هناك طائفة أخرى لا أدري كيف أسميها، أهم متخلفو الفكر والعقل؟ أم مستغلُّو ضعاف العقول من النساء والصغار؟ فيستغلون ضعفهم في مثل هذه المواضع وبخاصة المرأة بجميع أصنافها (المتزوجة والمطلقة وكذا البنت العازبة)، وذلك بمراودتها بشتى الطرق من وعود كاذبة وتستر على ما يحدث بينهما في هذه الخلوة الإلكترونية، ليصير بها إلى بحر لا ساحل له من الضلالات الكلامية الماجنة، والصور المخلة بالحياء المرسلة بين الطرفين، التي أساسها الثقة العمياء وخاصة من طرف الضحية وهي المرأة الخاسرة في أكثر الأحيان، إن لم يصل الأمر في الأخير إلى المواعدة الحقيقية، وبهذا فنحن أمام معضلة وداء خطير أصاب مجتمعنا المسلم، ولا ندري السبب في الإقبال على ذلك، ولعل البحث في مثل هذا الموضوع يجعلنا نجيب على عديد التساؤلات التي قد تطرح من خلاله.

- الدراسات السابقة: على حد البحث المتواضع الذي أجريته في الشبكة العنكبوتية، ومن خلال سؤالي لبعض الأساتذة في الشريعة، وكذا في الحقوق والقانون، لم أجد مؤلفاً خاصا كتب عن هذا الموضوع مباشرة، أو أشار إليه ولو في مبحث معين من كتابه، وما كان فيه من كتابات فهي متفرقة في مواقع إلكترونية، وفيديوهات عبر الشبكة الإلكترونية، حاولت جاهدا الاستفادة منها قدر المستطاع، كما اجتهدت أن أنسب كل كلام نقلته إلى صاحبه.

- إشكالية البحث: تكمن إشكالية الموضوع في البحث في نوع من أنواع الزنا في الشريعة الإسلامية، حيث يمكننا البحث بالعنوان المذكور أعلاه من الإجابة على عدة تساؤلات ومنها:

° ما هو الزنا الإلكتروني وما هي أهم أسبابه؟

° ما هي أخطاره، أضراره، وأهم نتائجه؟

° ما هي أحكام الشريعة والقوانين الوضعية تجاه هذه المعضلة؟

° ما هي الحلول المقترحة للوقاية من هذا الداء العضال الذي بات يهدد بيوت الكثير من المسلمين؟

- خطة البحث (العناوين الرئيسة والفرعية):

المقدمة وعناصرها:

إثبات حكم (الجريمة) للزنا والخيانة الإلكترونية

المطلب الأول: تعريف الزنا:

الفرع الأول: الزنا لغة:

الفرع الثاني: الزنا في الشريعة:المذهب الحنفي - المذهب المالكي - المذهب الشافعي - المذهب الحنبلي.

الفرع الثالث: الزنا في القانون الوضعي:

المطلب الثاني: الزنا الإلكتروني:

الفرع الأول: تعريف الزنا الإلكتروني:

الفرع الثاني: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية:

المطلب الثالث: مسببات ودوافع الزنا الإلكتروني، أخطاره، أضراره ونتائجه:

الفرع الأول: مسببات ودوافع الزنا الإلكتروني

الفرع الثاني: أضرار الزنا الإلكتروني

الفرع الثالث: نتائج الزنا الإلكتروني وأخطاره:

المطلب الرابع: أحكام الزنا الإلكتروني في الشريعة والقانون وطرق الوقاية منه.

الفرع الأول: حكم الزنا والخيانة الإلكترونية في الشرع:

الفرع الثاني: حكم الزنا والخيانة الإلكترونية في القانون:

-في القانون الجزائري - في القانون المصري - في القانون البحريني - في القانون المغربي.

الفرع الثالث: الطرق العلاجية والوقائية من ظاهرة الزنا الإلكتروني:

أولاً: طرق العلاج من ظاهرة الزنا الإلكتروني:

ثانياً: طرق الوقاية من ظاهرة الزنا الإلكتروني:

ثم ذيّلت بالبحث بخاتمة حوصلت فيها مجمل كلامي في البحث وكذا عددا من التوصيات التي انبثقت عن هذا الموضوع.

- إثبات حكم (الجريمة) للزنا والخيانة الإلكترونية:

قبل التعريف بظاهرة الزنا الإلكتروني، لابد لي أن أبين أولاً من خلال كلام أهل العلم وفتاويهم إن كانت هذه الظاهرة تصنف ضمن جريمة الزنا الشرعية أم لا؟ وما هي أنواعه وأشكاله التي من خلالها يمكن أن نقول بأن الشخص قد وقع في هذه الجريمة؟

وهذه عدة أسئلة وردت للعلماء عبر عدة مواقع إلكترونية تخص ظاهرة الزنا والخيانة وكذا الخلوة الإلكترونية، وهذا لحداثة الموضوع والكلام فيه وعلى حد البحث المتواضع فلا يوجد مؤلَّف خاص كُتب فيه عن التعريف بهذه الظاهرة وأحكامها وأنواعها، وما كان من كتابات فهو عبارة عن مقتطفات صغيرة عبر الإنترنت أو مقالات مقدمة لبعض المجلات تتكلم عن مباحث وتغفل أخرى فنذكر بعضا منها، وكذا إجابات العلماء على ذلك:

– سؤال أول: لموقع طريق الإسلام: هذا سؤال ورد من إحدى النساء تقول: «لا اعرف كيف أبدء الرسالة ولكن عسى أن يغفر لي الله ذنبي . والله إني ابكي ندماً على ما فعلته وأنا جاهلة. أريد أن اعرف هل يعتبر الجنس عبر الهاتف زنا؟ وهل يعاقب الإنسان إذا فعله كما يعاقب الزاني أرجوكم أن تجاوبوني في أقرب وقت والله إني خائفة ونادمه على ما صنعت».

– الجواب: من موقع طريق الإسلام بواسطة المفتي خالد عبد المنعم الرفاعي: يقول: «أما ممارسة الجنس عن طريق الهاتف فمحرم ويطلق عليه زنا مجازاً لأنه مقدمة وذريعة للزنى الحقيقي، ففي صحيح مسلم عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَظَّهُ مِنَ الزِّنَا، أَدْرَكَ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَزِنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا اللِّسَانِ النُّطْقُ، وَالنَّفْسُ تَمَنَّى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ»[1]. قال النووي رحمه الله: "معنى الحديث أن ابن آدم قدر عليه نصيب من الزنا، فمنهم من يكون زناه حقيقاً بإدخال الفرج في الفرج الحرام، ومنهم من يكون زناه مجازاً بالنظر الحرام أو الاستماع إلى الزنا وما يتعلق بتحصيله، أو بالمس باليد بأن يمس أجنبية بيده أو يقبلها، أو بالمشي بالرجل إلى الزنا أو النظر أو اللمس، أو الحديث الحرام مع أجنبية ونحو ذلك أو بالفكر بالقلب فكل هذا أنواع من الزنا المجازي"[2]. اهـ.

والواجب التوبة من جميع أنواع الزنا»[3].

---

[1] – الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، كتاب القدر، باب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، حديث رقم 2657، ج 04، ص 2046.

[2] – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، ط 02، 1392هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 16، ص 206.

[3] – موقع طريق الإسلام، منتدى الفتاوى، سؤال: هل يعتبر الجنس عبر الهاتف زنا، سؤال بتاريخ: 30 جوان 2007، يوم زيارة الموقع: 25 جويلية 2018، رابط الفتوى: https://ar.islamway.net/fatwa/15435

– سؤال ثانٍ: لموقع إسلام ويب: يقول أحد السائلين: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: سؤالي: "هل يعتبر الحديث بين شاب وفتاة عن الجنس في الهاتف أو عن طريق الإنترنت زنا؟؟؟ حيث أنه فقط كلام ولكنه كلام بصيغة الفعل وإن كان يعتبر زنا فما هو كفارته؟".

– الجواب: من موقع إسلام ويب: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعد:

"فإنه يحرم الحديث عن الجنس مع الأجنبية سواء كان عبر الهاتف أو الإنترنت أو غير ذلك، ويعتبر ذلك من زنا اللسان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه: "إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر وزنا اللسان النطق والنفس تمنى وتشتهي والفرج يصدق ذلك أ و يكذبه"[1].

أما كفارته فتكون بالتوبة إلى الله عز وجل، توبة نصوحاً[2].

– سؤال ثالث: لموقع الدكتور الشعال: يقول السائل: "ما حكم الخلوة الإلكترونية؟"

– الجواب: عن طريق نفس الموقع بواسطة الدكتور محمد خير الشعال: "بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد: الخلوة والاختلاط الإلكتروني اليوم يتم من خلال الإنترنت التي سهلت التواصل المباشر بين الذكر والأنثى دون قيود أو رقيب فالنساء والرجال يشاهدون بعضهم بعضاً ويتحدثون عن كل شيء بل إن هذه الخلوة تعد أسهل وآمن من الخلوة التقليدية لأنها توفر الخصوصية والمرونة من حيث كيفية اللقاء والاطلاع على كل شيء دون أن يتدخل أحد، وذلك من خلال الكاميرات الإلكترونية والتي تستمر في التطور والتقدم بشكل كبير، فَيَحْرُمُ الاِخْتِلاَطُ إِذَا لم يكن لحاجة أو ضرورة سداً للذريعة"[3].

– كما أجاب الدكتور سعيد إبراهيم دويكات حين سئل عن الخلوة الإلكترونية فقال: " إن الخلوة الإلكترونية محرمة بما يتم تبادله من حديث أو أفلام أو صور أو مقاطع فيديو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بين الذكور والإناث بصورة غير مشروعة أو محرمة، وهذه الخلوة خطيرة جدا وهي أخطر من الخلوة بين الرجل والمرأة في الحقيقة لان المرونة فيها أكبر وإمكانية فعل ما يريدون أو ما يشتهون أكبر وهي بدون حسيب ولا رقيب وبالتالي ما يدور عبر هذه الشبكات الالكترونية سريعا ما يتحول إلى واقع على الأرض. ما يجري من كلام أو تبادل فيدوهات وصور شخصية مبتذلة سريعا ما يتحول إلى واقع ثم يكون بعده

---

[1] – سبق تخريج الحديث نفسه.

[2] – موقع إسلام ويب، مركز الفتوى، الحدود والتعزيرات، أنواع الحدود، حد الزنا، أنواع الزنا المجازي وكفارته، فتوى رقم 28288، بتاريخ 08 فيفري، 2003، يوم زيارة الموقع: 25 جويلية، 2018، رابط الفتوى: http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=28288

[3] – موقع الدكتور الشعال، منتدى الأسئلة الشرعية، بوابة الأسئلة الشرعية الواردة في تقنية المعلومات، سؤال رقم: 9696، يوم 06 جويلية 2015، رابط الفتوى: http://www.dr-shaal.com/fatwa/9696.html

دمار وخسائر"[1].

– ويقول الدكتور محمد فتحي راشد الحريري: وزعمنا أنَّ التكييف الفِقهي لهذه الأفْعال الإباحية الشاذَّة بأنَّها زنا، مشتقٌّ مِن فهمنا للحديثِ النبويِّ الشريف: « ...فَزِنَا الْعَيْنَيْنِ النَّظَرُ، وَزِنَا اللِّسَانِ النُّطْقُ....»[2].

– ويضيف قائلاً: فأقلُّ ما يُقال فيها: إنها حرام وهي بالنسبة للمتزوِّجين تدخُل في باب تخبيب – أي: إفساد –الأزواج على بعضِهم، وقد جاء في الحديثِ الشريف: «ليس منَّا مَن خبَّب امرأةً على زوجِها أو عبدًا على سيِّده»[3]؛ رواه أبو داود، والحاكم، والبيهقي في "شعب الإيمان" عن أبي هريرة.

– من جهتها، تقول الداعية الإسلامية الدكتورة ملكة زرار (المستشارة في قضايا الأحوال الشخصية) عن الخيانة عبر الإنترنت والتي قد تصل إلى حد الزنا عبر الإنترنت: "إن الخيانة الالكترونية زنا يحاسب الشرع عليه؛ لأنه يؤدي بالإنسان إلى ما يؤدي به الزنا الواقعي"، معتبرة هذا النوع من الخيانة يوجب الطلاق[4].

– وأضافت، أن هذا النوع من الزنا يدخل في باب الزنا الحكمي، وإن لم يكن هناك التقاء جسدي ولابد أن يواجه مرتكبوها العقاب الشرعي وأن يكون القانون متوافقاً مع الشرع في العقاب.

من خلال ما سبق يتبين أن كلام العلماء السابقين يجتمع في أن الظاهرة محرمة شرعاً، وهذا لما تقتضيه هذه الخلوة من كلام مثير للغريزة الجنسية، وبخاصة أن العلاقة تقام على السر في جهل أحد الزوجين بما يقوم به الطرف الآخر، ولو علم بهذه العلاقة لحدث ما حدث، أو تقوم به البنت أو الولد غير المتزوجيْن في جهل أوليائهم، ولو علموا بحالهم لكان ما كان.

وبما أن المقصود من الخلوة الإلكترونية هو ما يحدث من كلام عاطفي وفاجر بين شخصين مثيرا للشهوة والغريزة وتبادل للصور والفيديوهات المخلة بالحياء فهو بلا شك يندرج تحت غطاء الزنا عافانا الله وإياكم، وعليه لابد لنا في بحثنا هذا أن نعرف بجريمة الزنا عموما، وكذا هذا النوع من الزنا على سبيل الخصوص وهو

---

[1] – حرية الخلوة الإلكترونية حين تصبح وسيلة لاستقطاب الشباب نحو التطرف والفضائح الأخلاقية، مقال لوجدان الربيعي، لموقع القدس العربي، يوم 17 فيفري 2018، ذكرت فيه السؤال المطروح على الدكتور إبراهيم دويكات، وهو أستاذ محاضر مختص في أصول الدين وكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، رابط المقال: http://www.alquds.co.uk/?p=882278

[2] – الزنا الإلكتروني، د. محمد فتحي راشد الحريري، مقال بشبكة الألوكة، تاريخ الإضافة 26 أوت 2010، منتدى الشريعة، آفاق الشريعة، نوازل وشبهات، نوازل فقهية، زيارة الموقع والرابط: 26 جويلية 2018، رابط المقال: http://www.alukah.net/sharia/0/24905/ .

[3] – المستدرك على الصحيحين، للإمام الحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط 01، 1411هـ، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، قال فيه الحاكم صحيح على شرط الصحيحين ولم يخرجاه، ج 02، ص 2014

[4] – الخيانة الإلكترونية .. كيف ولماذا؟ تحقيق قامت به ثلاث أستاذات من دول عربية: غادة بخش من جدة، ميرفت عوف من غزة، سامية مشالي من القاهرة، وضعت نتائج التحقيق عبر موقع (لها أونلاين)، الدائرة الإلكترونية، رابط المقال: http://www.lahaonline.com/articles/view/17519.htm

الزنا الإلكتروني.

المطلب الأول: تعريف الزنا:

– الفرع الأول: الزنا لغة: زنا: الزِّنا يُمَدُّ وَيُقْصَرُ، زَنَى الرجلُ يَزْني زِنىً، مقصور، وزناءً مَمْدُودٌ، وَكذلك المرأَة. وَزَانَى مُزاناةً وزَنَّى: كَزَنى؛ ومنه قول الأَعشى: إِمَّا نِكاحاً وإِمَّا أُزَنّ، يُرِيدُ: أُزَنِّي، وحكى ذلك بعض المفسرين للشعر. وَزَانَى مُزاناةً وزِناء، بِالْمُدِّ؛ عَنِ اللحياني، وكذلك المرأة أيضا؛ وأَنشد: أَما الزِّنَاءُ فإِنِّي لستُ قارِبَه، ... والمالُ بَيْني وبَيْنَ الخَمْرِ نصْفانِ.

والمرأَة تُزانِي مُزاناةً وزِناء أَي تُباغِي. قال اللحياني: الزِّنى، مقصور، لغة أَهل الحجاز. قال الله تعالى: ﴿وَلا تَقْرَبُوا الزِّنى﴾ (الإسراء 32)، بالقصر، والنسبة إلى المقصور زِنَوِيٌّ، وَالزِّنَاءُ مَمْدُودٌ لغة بني تميم، وفي الصحاح: المد لأهل نجد؛ قال الفرزدق: أَبا حاضِرٍ، مَنْ يَزْنِ يُعْرَفْ زِناؤُه، ... ومَنْ يَشْرَبِ الخُرْطُوم يُصْبِحْ مُسَكَّرا.

ومثله للجعدي: كَانَتْ فَرِيضة مَا تقولُ، كَمَا ... كانَ الزِّناء فَريضةَ الرَّجْم.

والنسبة إلى الممدود زِنائِيٌّ. وزَنَّاهُ تَزْنِيةً: نسَبَهُ[1].

– الفرع الثاني: الزنا في الشريعة: ذهب فقهاء الشريعة الإسلامية إلى أن تعريف الزنى هو تقريباً مذهب موحد، وإليك آراءهم كما يلي:

▪ المذهب الحنفي: الزنا هو اسم للوطء الحرام في قبل المرأة الحية في حالة الاختيار في دار العدل ممن التزم أحكام الأسرة[2].

▪ المذهب المالكي: الزنى هو وطء مكلف فرج امرأة لا ملك له فيه تعمداً، أو كل وطء وقع على غير نكاح شرعي، ولا شبهة ولا ملك يمين[3].

▪ المذهب الشافعي: الزنا هو وطء رجل من أهل دار الإسلام امرأة محرمة عليه من غير عقد ولا شبهة عقد ولا ملك وهو مختار عالم بالتحريم[4].

▪ المذهب الحنبلي: هو فعل الفاحشة في القبل أو الدبر[5].

---

[1] – لسان عرب، لابن منظور، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، ط 03، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 14، ص 359.

[2] – فتح القدير، كمال الدين السيواسي (ابن الهمام)، لا ط، لا س ن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج 05، ص 247.

[3] – بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد، لا ط، لا س ن، 1425هـ، 2004م، دار الحديث، القاهرة، مصر، ج 04، ص 215.

[4] – المجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، للنووي، ت: المطيعي، مكتبة دار الإرشاد، جدة، المملكة السعودية، ج 20، ص 07.

[5] – المغني، لابن قدامة، لا ط، 1388هـ، 1968م، مكتبة القاهرة، مصر، مسألة الزاني من أتى الفاحشة من قبل او دبر، مسألة رقم:

– الفرع الثالث: الزنا في القانون الوضعي: لم يعرف المشرع الجزائري الزنا على غرار غالبية التشريعات الوضعية تاركاً تعريفه للفقه، حيث جاء نص المادة 339 من قانون العقوبات مجرما للزنا ومعاقبا عليه دون تعريف دقيق للفعل الجرمي[1].

وقد حاول المجلس الأعلى سابقاً (المحكمة العليا حاليا) تعريف الزنا في قراره الصادر بتاريخ 25 مارس 1969م، حيث جاء فيه أن: "جريمة الزنا جريمة عمدية تشترط لتكوينها القصد الجنائي، ويتوافر هذا القصد لدى الفاعل الأصلي إذا تم الجماع أو الوطء عن إرادة وعلِم أحد الزوجين بأنه يعتدي على شرف زوجه الآخر" (قضية ب.ه و ف.ك ضد النيابة العامة، الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى قرار صادر بتاريخ 25 مارس 1969م)، كما ذهب المجلس الأعلى في قرار آخر صدر يوم 20 مارس 1984م إلى ما يلي: "إن جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل بين شخصين يعد أحدهما فاعلاً أصلياً وهو الزوج الزاني ويعد الثاني شريكاً، وهو الخليل الذي باشر الفاعل الأصلي العلاقة الجنسية، ولا تتحقق الجريمة إلا بحصول الوطء أو الجماع بين رجل وخليلته أو بين امرأة وخليلها. (الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى، قرار رقم 34051، صادر بتاريخ 20 مارس 1984م)"[2].

فقد جاء التعريف الوارد في قراري المجلس الأعلى مطابقاً لما أورده الدكتور محمد نجيب حسني بخصوص تعريف الزنا، حيث يعرفه بأنه: "اتصال شخص متزوج (رجل او امرأة) اتصالا جنسياً بغير زوجه، والزنا جريمة ترتكبها الزوجة إذا اتصلت جنساً برجل غير زوجها، ويرتكبها الزوج إذا اتصل جنساً بامرأة غير زوجته"[3].

والمقصود بالاتصال الجنسي هو الوطء أو الجماع، أي كما يأتي الزوج زوجته، فالزواج والزنا مظهران لفعل واحد، وهو فعل المواقعة الطبيعية بين الذكر والأنثى، غير أن الزواج أُحل ليحصّن الرجل والمرأة نفسيهما به، والزنا فاحشة وجريمة حرّمتها الأديان السماوية والقوانين الوضعية، لأنها تمس المجتمع وسلامته، إذ أنها اعتداء على الأسرة والمجتمع معاً، وأي مساس بين المرأة والرجل خارج عقد الزواج يشكل جريمة الزنا[4].

فمعظم شراح قانون العقوبات الجزائري قد ذهبوا كلهم في نفس الاتجاه الذي أقره القضاء شرحاً لنص المادة 339 عقوبات، حيث نجد أن الزنا قد عرّف على أنه: "العلاقة الجنسية التي يرتكبها الزوج أو الزوجة مع

7156، ج 09، ص 54.

[1] – قانون العقوبات الجزائري 2015، الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية، ص 129.

[2] – الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، مشار إليهما في جيلالي بغدادي الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001، ج 02، ص 136.

[3] – شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، محمود نجيب حسني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991، ص 456.

[4] – الجرائم الواقعة على الأشخاص، محمد صبحي نجم، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، عمان، الأردن، 2 208– 209.

أي شخص آخر بشرط تقديم شكوى من الزوج المضرور "[1].

وهو ما يؤدي بالقول أن المشرع الجزائري حاله حال المشرع المصري، فقد استلهم تجريم الزنا على شاكلة ما ورد في التشريع الفرنسي في المواد من 336 إلى 339 من قانون العقوبات الفرنسي السابق[2]، والتي تعاقب فقط العلاقات الجنسية التي ترتكب من طرف أحد الزوجين دون ذكر للأفراد غير المتزوجين إطلاقاً، فقد أهملهم ولم يتعرض لهم بالعقاب، وإن كان يمس قواعد الأخلاق كالفعل الفاضح العلني مثلاً، على أن غير المتزوج إذا ما زنى بامرأة متزوجة فلا يعاقب باعتباره زانياً، وإنما باعتباره شريكاً لامرأة زانية، كما أن القوانين الوضعية لم تتناول مقربات الزنا كما تناولها الشرع بمقدمات وقائية.[3].

وبعد الكلام عن التعريف اللغوي لجريمة الزنا وتعريفها في الشرع والقانون يجدر بنا أن نعرف بالزنا الإلكتروني وأنواعه كونه الموضوع الدقيق للبحث.

المطلب الثاني : الزنا الإلكتروني :

سبق وقلت بأن الزنا الإلكتروني أنواع فمنه ما يكون بين شخصين متزوجين أحدهما متزوج والآخر عازب أو مطلق، أو بين شخصين عازبين أو مطلقين، أما الأول فقد أطلق عليه العلماء اسم الخيانة الزوجية الإلكترونية وهو مندرج ضمن زنا البصر والسمع، هذا إن توقف الأمر عند ذلك الحد، وأما الثاني فيعرف بالزنا الافتراضي الإلكتروني، وإليك تعريف كلا من الزنا الإلكتروني والخيانة الإلكترونية.

الفرع الأول: تعريف الزنا الإلكتروني:

الواقع يؤكِّدُ أنَّه حتى الآن لا يُوجد اتفاق على تعريفٍ لمصطلح "الزنا الإلكتروني"، فبعضُ الباحثين يُعرِّفه بأنه الإشباعُ الجِنسي من خلال التعرِّي أمامَ أجهزة الكمبيوتر، والبعضُ الآخر يرَى أنه مشاهدةُ الصُّور والأفلام الإباحيَّة، أو التراسُل الإلكتروني بين الجنسين، عبرَ البريد الإلكتروني، ووسائل الاتصال الرقمي المعاصرة باستخدامِ الشبكة العنكبوتية العالمية.

ويكون هذا الفعل – غالبًا – مُرضِيًا أحدَ الطرفين أو كليهما، سواءً كان ذكرًا وأنثى، أو ذكرًا وآخَر، أو أنثى وأُخرى، فهو ممارسةُ جِنْس نفسي افتراضي؛ أي: إنَّه زنًا، ويتضمن أفعالاً وأقوالاً شاذَّة، وغير سويَّة، يقوم مِن خلالها الأفرادُ بإشباع الغريزة الجنسية بطريقِ الإفراغ الخاطئ بأيِّ شكل مِن الأشكال المشار إليها، والمعروفة

[1] – مذكرات في القانون الجزائي الجزائري، القسم الخاص، بن وارث م، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 188.

[2] – تم إلغاء عقوبة جريمة الزنا من القانون الفرنسي، فقد ألغيت المواد 336 إلى 339 بالقانون رقم: 75/617، الصادر في 11 جويلية 1975.

[3] – جريمة الزنا بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير قسم القانون العام،كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، نوقشت بتاريخ: 11 أوت من سنة 2014، عمان، الأردن، من إعداد الطالبة: إيناس "محمد وهبي" يوسف التل، لإشراف: أ.د. وليد هويمل عوجان، ص 08.

لدَى رُوَّاد هذا النوع مِن الفاحشة، مع ملاحظةِ ما يَشيع في هذه الممارسات مِنْ كذِب ودجَل، وتمويه وخلط للأوراقِ والمسميات[1].

تعريف 1: هو التراسل الإلكتروني بين الجِنسين المكلَّفين، وما يتبعه مِن ممارسات منحرِفة وشاذَّة محرَّمَة[2].

تعريف 2: الزنا أو الجنس الالكتروني هو إشباع لرغبة جنسية عن طريق التخيل و المشاهدة و الاثرة الداعرة بواسطة الانترنت، و هو يختلف بمفهومة هذا عن باقي الأنواع المختلفة للحصول علي المتعة الجنسية كالمكلمات الهاتفية، و مشاهدة الأفلام المخلة بالآداب لكون الجنس الالكتروني يتحقق فيه وجود طرف أو شريك آخر في الفعل يقوم بنفس الفعل في وقت واحد[3].

الفرع الثاني: تعريف الخيانة الزوجية الإلكترونية:

الخيانة بالمفهوم العام هي مخالفة الحق والمواثيق والعهود سراً، والخيانة في الزواج بمفهومها المتداول، تعني الدخول في علاقة جنسية مع شخص آخر غير الزوج أو الزوجة. إلا إن مفهوم الخيانة الزوجية يختلف نسبياً من شخص لأخر فقد ذهبت آراء بعض الشباب إلى إنه لا يشترط وقوع علاقة جنسية مع شخص أجنبي حتى تسمى خيانة زوجية بل يمكن للخيانة إن تتم بعدم غض البصر عن الأجنبي والنظر إليه بشهوة أو مصاحبة فرد من الجنس الأخر، وذهبت آراء أخرى إلى أن إفشاء الأسرار التي تقع بين الزوجين تدخل ضمن خيانة الأمانة الزوجية ، كما أنه يمكن للخيانة أن تتم عبر وسائل الاتصال الحديثة من هواتف نقالة ومواقع الدردشة والفايسبوك والتويتر التي غالبا ما تركز على مواضيع الجنس والعاطفة، وقد يعتبر البعض حديث زوجته مع أحد خارج علمه هو خيانة، وقد يعتبر البعض استخدام الزوجة لشبكة الإنترنت دون علمه هي خيانة أيضا، والخيانة الإلكترونية تكون باستخدام التكنولوجيا الإلكترونية لخيانة الطرف الآخر[4].

وقال الدكتور أيمن كمال السباعي بعد عرضه لجريمة الزنا وأركانه الشرعية: «بعد هذا الاستعراض الموجز

---

[1] – الزنا الإلكتروني، د. محمد فتحي راشد الحريري، باحث في شؤون الأسرة وعلم التربية، دكتوراه في الدراسات الإسلامية قسم التفسير، الإمارات العربية المتحدة، مقال بشبكة الألوكة، تاريخ الإضافة 26 أوت 2010، منتدى الشريعة، آفاق الشريعة، نوازل وشبهات، نوازل فقهية، زيارة الموقع والرابط: 26 جويلية 2018، رابط المقال: /http://www.alukah.net/sharia/0/24905

[2] – هذا تعريف الدكتور محمد فتحي راشد الحريري.

[3] – الزنا الإلكتروني بين التجريم والقويم، أيمن كمال السباعي، محام أمام محاكم الاستئناف العالي ومجلس الدولة، متخصص ومعتمد في الترجمة الحقوقية وتفسير النصوص القانونية، مجمع واتا الألكتروني، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، قسم الترجمة القانونية والمنظمات الدولية، يوم زيارة المقال: 26 جويلية 2018، رابط المقال: http://www.wata.cc/forums/showthread.php?2408

[4] – الخيانة الزوجية الإلكترونية .. مفهومها..دوافعها..أحكامها.. سبل علاجها، بقلم:أ.د. علي أحمد أبو عودة، أستاذ محاضر درس سابقاً في مدارس المهد بالمدينة المنورة، وهو فلسطيني الجنسية، مقال مقدم لشبكة دنيا الوطن، يوم زيارة الشبكة: 26 جويلية 2018، رابط المقال: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/02/16/394383.html

لهذه الظاهرة و بيان الوضع القانوني لجريمة الزنا، فإنني و الحالة أري أننا بصدد جريمة زنا تفتقر إلي ركن الوطء غير الشرعي و لذلك فإني أذهب لتسميتها بجريمة الزنا السلبي»، وقال: مفهومنا لجريمة الزنا السلبي :

"هو اتصال شخص متزوج – رجلاً أو امرأة – اتصالاً جنسياً غير مباشر خارج نطاق الزوجية . و هي جريمة لا توجب الجزاء الجنائي و إنما توجب الجزاء المدني المتمثل في إسقاط حق مدني مخول بواسطة القانون"[1].

المطلب الثالث: مسببات ودوافع الزنا الإلكتروني ، أخطاره، أضراره ونتائجه:

الفرع الأول: مسببات ودوافع الزنا الإلكتروني

هناك عدة مسببات ودوافع تجعل الرجل أو المرأة يتجهان نحو ممارسة الزنا أو الخيانة الإلكترونية، وذلك لأن التواصل الإلكتروني عالم واسع وفيه حرية تامة وخصوصية مزيفة والتي بدورها، سهلت الخيانة –بمعنى صعوبة اكتشاف الخيانة– لأنها عن طريق الهاتف ومن السهل إخفاء معالم الخيانة، وليس هناك من يرى الخيانة لأنها مجسدة في هاتف ذكي في عالمه الافتراضي، وتطور العلاقة يتسبب في فتور العلاقة الزوجية أو الطلاق، أو الإهمال الزوجي، أو فجوات عاطفية عميقة.

وأول سبب والذي يعتبر بوابةً لهذه المعضلة كلها، هو توفر هاتف ذكي أو لوحة إلكترونية، أو جهاز كمبيوتر مربوطين بتدفق انترنت، وهذين العنصرين – جهاز وانترنيت– كافيان لأن تتوفر إمكانية الدخول في عالم المجون الإلكتروني المحرم، وحتى نكون منصفين في حق مستعملي هذه الأجهزة المحافظين، فنحن نقصد الصنف الآخر مع عدد من الأسباب الأخرى نذكر منها:

– الفراغ والجهل: من أخطر المشاكل التي تواجه الشباب مشكلة الفراغ، والفراغ مصطلح يشمل فراغ الوقت، الفراغ العاطفي، والفراغ من القيم الأخلاقية، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم، قال: " نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ"[2].

– وفي كثير من الأحيان تكون الخيانة عن طريق الصدفة ودافع حب الاستطلاع، فيبدأ بالدخول إلى غرفة الدردشة ومنتديات التعارف، سواء الزوج أو الزوجة، فتكون البداية للتسلية وحب الاستطلاع، لكن سرعان ما تتحول هذه العلاقة إلى علاقة مشبوهة خاصة لدى الأزواج الذين تنقصهم العاطفة في إطار الزوجية، فبمجرد بعض كلمات الثناء والغزل تجر الكثير من الأزواج إلى الهاوية بعد أن تتطور الأمور، كما يقولون: " نظرة، فابتسامة، فكلمة، فموعد، فلقاء " فالوقوع في المحرم.

---

[1] – الزنا الإلكتروني بين التجريم والقويم، أيمن كمال السباعي، مرجع سابق.

[2] – الجامع الصحيح، للإمام البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط 01، 1422هـ، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، كتاب الرقاق، باب لا عيش إلا عيش الآخرة، حديث رقم 6412، ج 08، ص 88.

– الملل والرتابة في الحياة الزوجية: فالأب مشغول بتوفير مصاريف الأسرة، واهتمام الزوجة بالأبناء وأعمال المنزل، ويتكرر هذا النمط يوميا ليصبح روتيناً يخيم على الجو الأسري، عندها يبحث كل من الزوجين عن التجديد خارج المنزل بسبب إغفال كل من الزوجين للاحتياجات العاطفية للآخر، لذا على المرأة إن تتجمل لزوجها؛ فلا يقع نظره منها على قبيح، ولا يشم منها إلا أطيب ريح، كذلك الرجل يجب إن يتزين لزوجته.

– التطلع إلى الكمال عند الشريك: للأسف قد يريد بعض الأزواج من زوجته أن تكون مثل النساء ذات الجمال الباهر اللاتي يراهن في التلفزيون، أو أن تكون تصرفاتها ملائكية، فلا يرى فيها إلا السلبيات، نقد في نقد، وتحطيم لشخصيتها، فلا تقع عينه إلا على العيوب ، أما الإيجابيات فعلى عينيه غشاوة من رؤيتها ...قال صلى الله عليه وسلم: «لا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً إن كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ»[1].

– الجهل بطبيعة الرجال: وذلك بأن تتصور المرأة خطأ أن زوجها من المستحيل أن يتزوج بأخرى أو أن ينظر إلى غيرها فتتظاهر بعدم الغيرة عليه من باب الثقة به، فتطلق له العنان للحديث مع زميلاتها والجلوس معهن ومضاحكتهن فيسهل عليه أمر زوجته فيخونها على حين غفلة منها ثم تستفيق بعد إصابتها من سوء تصورها وتقديرها لطبيعة الرجال.

– تفكك العلاقات بين الزوجين: وما يزيد من تفاقم ظاهرة الخيانة الزوجية تفكك العلاقات بين الزوجين؛ فتستمر الحالة حتى تنقطع أواصر المحبة والعاطفة بينهما، فبدلا من حل المشاكل بينهما يهرب في بعض الأحيان أحد الزوجين لاستعاضة العاطفة والنقص الذي لديه، والبدائل اليوم موجودة ورخيصة يحصل عليها بسهوله بمجرد نقرة زر. كذلك الزوجة التي تكشف خيانة زوجها يتولد لديها حب الانتقام، فإن لم يمنعها الوازع الديني والأخلاقي، فإنها تذهب للانتقام من زوجها بنفس الطريقة، وهناك أمر آخر، فالفتاة التي تشم رائحة خيانة في بيت والديها، لا تتردد في إقامة علاقة محرمة بل تلجأ إلى نفس أسلوب والدها. فمن يتعرض لأعراض الناس، يتعرض آخرون إلى عرضه[2].

– عدم المراقبة الإلكترونية من الأولياء والأزواج: فالواجب على كل مسؤول سواء كان أب أو أم أو زوج مراقبة من تجب عليه مراقبتهم في استعمالهم لوسائل التواصل، والاطلاع على ما يتم خلاله من رسائل ومكالمات.

– المناهج التعليمية : لازالت المناهج التعليمية في المنطقة العربية تتعامل بالمنطق النظري البحت و إقصاء التطبيق العملي للمواد العلمية عن الحياة العملية مما أوجد فجوة حقيقة بين الطالب و الحياة العملية فقد معها التميز بين الأشياء و كسرت بداخله روح الطموح و الإبداع و من ثم أصبح فريسة سهلة لمثل هذه الممارسات

[1] – الجامع الصحيح، للإمام مسلم، مصدر سابق، كتاب الحج، باب الوصية بالنساء، حديث رقم: 1469، ج 02، ص 1091.
[2] – الخيانة الزوجية الإلكترونية..مفهومها..دوافعها..أحكامها.. سبل علاجها مقال بقلم: أ.علي أحمد أبو عودة، ص 04.

لفقدانه الهوية و الحس الديني و مبدأ الانتماء إلي الجماعة .

– قصور الخطاب الديني : لما كان الدين هو أهم عنصر من محركات الحياة ، فإني أري ، أن الفرد يستمد سلوكه من عقيدته و الفرد في حاجة دائمة لتثبيت هذه العقيدة و ترسيخها مما يتبع ذلك تقويم لسلوكه و ضبطه . و لما كان الخطاب الديني المتمثل في الوعظ و الإرشاد هو المنهج الذي يقوم به رجل الدين لتقويم سلوك الفرد و تثبيته علي العقيدة ، فإن تجاهل الوعظ و الإرشاد هذه الظاهرة و الاكتفاء بتجريم هذا الفعل شرعاً و إدخاله في نطاق المحظورات قام بتوسيع الفجوة . . و يتبين ذلك في اكتفاء رجال الدين بالتحريم فقط دون بيان الأسباب المنطقية و التي يقبلها العقل . فكان من الأحرى أن يقوم رجال الوعظ و الإرشاد ببيان الفائدة من استعمال منجزات الثورة الرقمية ، و التي أصبحت واقع لا مفر منه ، و النصيحة بالسعي إليها و التزود بها مع بيان خطورة الوقوع في المحظور شرعاً .

– سوء و تعقيد فكرة الاستمتاع بالعلاقة الحميمة بين الزوجين : نظراً لحالة الجهل بالثقافة الجنسية التي تعتري المجتمعات العربية و الخوف من الاقتراب من هذه النقطة الحساسة و اعتبارها من الخوارج عن نطاق الثقافات التي ألفها العقل العربي بدأت تثور مشاكل عدم انتظام العلاقة الحميمة للزوجين وقصور فكرة الاستمتاع المتبادل ، فأمست هذه العلاقة روتينية يصحبها الملل مما يدفع إلي التجديد عن طريق ممارسة " الجنس الإلكتروني " . . فالمتهم هنا يتخيل و يمارس و يستمع مع ألوان مختلفة من البشر مما يكبح عنده القصور الناتج عن سوء فهم الاستماع مع الطرف الأخر في نطاقه الشرعي .

– تفشي المادية داخل المجتمعات العربية : أخذت قيم جديدة موقع الصدارة في مجتمعاتنا العربية و هي قيم فريدة تطمع للمصالح الشخصية و تحقيق العائد المادي و المنفعة المالية حتى و لو خالف ذلك مبادئ الشرع و العادات و التقاليد السائدة في المجتمع .

– غياب المشرع عن تجريم هذه الظاهرة " الجنس الالكتروني ": لكي نضمن سريان القانون يجب أن يوضع الجزاء لمن يخالفه مع وضع منظومة منهجية عليمة لمعالجة المشكلة التي وضع القانون لها قاعدة لحلها، فلا زالت هذه الظاهرة غريبة و جديدة و لم تتفاقم أثارها بصورة توجب تدخل المشرع لسن قانون يجرمها خوفاً من الاعتداء علي الحريات الفردية أو نشوء تخمة من التشريعات القانونية بالإضافة إلي استناد القانون لوسائل الإثبات التقليدية و عدم تضمينه للوسائل و التقنيات الحديثة كوسيلة معترف بها قانوناً في الإثبات .

– البطالة و غلاء المعيشة : لاشك أن العدو الأول لقهر الشاب في رأينا هو البطالة أو عدم وجود فرص العمل المناسبة مع مؤهلاته، و ارتفاع تكاليف المعيشة مما يدفعه لليأس و الإحباط و إفراز همومه في هذه الممارسة و قضاء وقت ينسي فيه مشاكله[1].

[1] – مقال: الزنا الإلكتروني بين التجريم والقويم، أيمن كمال السباعي. مرجع سابق.

إضافة إلى ذلك أذكر بعض الأسباب الأخرى، وأشير إلى أبرزها على سبيل الاختصار:

– أهم ما يشجع المراهق او المراهقة على التحدث والاستعراض العاري للجسد هو الشعور بالغربة في عالمها الحقيقي، والعزلة العميقة، ورفض الأهل والأقارب والمجتمع لها ولأفكارها، فتجد من يستدرجها ويعوضها عن هؤلاء كلهم، فتغتر بذلك، وهذا يُبرز دور الوالدين وبالخصوص الأم لابنتها بفتح الحوار مع الفتاة في البيت، وتحسس همومها ومشاكلها، والقضاء على إحساسها بالغربة، وتقوية الوازع الديني لديها.

– التربية غير السوية في المنزل، أو التعرض لموقف تربوي خاطئ من أحد المعلمين، أو إحدى المعلمات، أو كون الوالدين نموذجاً غير صالح للأبناء.

– التفكك العائلي، وانفصال الزوجين، وأصحاب صويحبات السوء، كلها من شأنها أن تكون سبباً للخيانة.

– الاستهواء عند الشباب والبنات في الفترة المحرجة من أعمارهم.

وغير هذا من الأسباب كثير والمقام لا يتسع لأن نذكرها كلها، ولو تتبعناها لما توقفنا عن ذكر الأسباب المؤدية إلى هذا الداء الخطير.

الفرع الثاني: أضرار الزنا الإلكتروني

قد تكون المشكلة الكبيرة التي تحدث بسبب الخيانة الإلكترونية، أنه لا يقتصر أذاها على الشخص المرتكب لهذه الخيانة فقط، بل هناك طرف آخر في الإطار الزوجي، فضلاً عن أطراف أخرى تتعلم من المخطئين، قد يمارسون نفس الخطأ، لذلك فإن المتضرر الأكبر في النهاية هو المجتمع الذي يسير باتجاه "المعصية والخطأ" بخطوات أوسع مع كل ظهور جديد للتقنية، ومنها:

– تلاشي القدوة الحسنة: ففي الوقت الذي يجب أن يكون الوالدان قدوة حسنة لأبنائهما؛ يضربان أسوء مثل عندما يكتشف أحد الأبناء خيانة أحد أبويه، وهما أكثر الناس أثراً وتأثيراً في نفسية الأبناء! فمن الواجب على الوالدين تهذيب أنفسهما وكبح جماح رغباتهما وشهواتهما رغم المغريات المحيطة بحكم تطور التكنولوجيا في سبيل تربية أبنائهم تربية صالحة، فيكونوا أكثر استقامة وخلقا من أجل أنفسهم ومن أجل أبنائهم، وحتى لا تحدث خلافات بسبب الخيانة تؤدي إلى الطلاق وضياع الأولاد وشتاتهم"[1].

– تضييع حقوق الآخرين: إذ يكفى أن الخيانة تضييع لحق الطرف الآخر الزوج أو الزوجة، قال رسول الله ﷺ «كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت»[2]، فإن الاستمتاع بالاتصال الإلكتروني قد يكون وراء الساعات

[1] – الخيانة الإلكترونية .. كيف ولماذا؟ تحقيق قامت به ثلاث أستاذات من دول عربية، رأي: الأخصائية الاجتماعية الأستاذة أمل ملياري.

[2] – أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في صلة الرحم، ج 03، ص 118، وصححه الألباني في المشكاة، حديث رقم

الطويلة التي يجلسها الزوج أمام شاشة الكمبيوتر، وقد يضيع الرجل عمله، والمرأة واجباتها من أجل الجلوس أمام الكمبيوتر وهو ما يضيع حق الطرف الآخر من حقوق[1].

– القلق والاضطراب النفسي: فالجلوس أمام هذا الجهاز له مضار نفسية واجتماعية وعقلية أهمها القلق والاضطراب النفسي طوال الوقت خشية أن يكتشف الطرف الآخر علاقاته الغير شرعية؛ مما يؤدي إلى الثورة لأتفه الأسباب، وإثارة المشاكل بلا داع والتبرم من الحياة وما فيها[2].

– تحقق إشباع عاطفي وجنسي يغري بالاستمرار: تكمن خطورة الخيانة الالكترونية في أنها يمكن أن تحقق إشباع عاطفي وجنسي يغري بالاستمرار؛ لأنها مرتبطة بالخيال، ويعيش الشخص من خلالها دور يرغب فيه ولا يجده في حياته الحقيقية ولذلك كثيراً ما نجد الشخص الممارس للخيانة الالكترونية محبط ومنعزل اجتماعياً[3].

– الأضرار الاقتصادية: يبدو أن مشكلة الخيانة الإلكترونية لا تقتصر على ظهور آثار سلبية اجتماعية ودينية فقط، بل قد ينتج عنها آثار سلبية اقتصادية، إذ يقول الخبير الاقتصادي عماد العطر: " يتوافر على شبكة الإنترنت الكثير من المواقع الفاضحة يصل عددها إلى أكثر من 70000 موقع جنسي وتزيد هذه المواقع بالمئات يومياً؛ لأنها تحقق ربحا قدره بليون دولار سنويا على أقل تقدير"، وأرجع العطر سبب انتشارها إلى ما تتميز به من سرعة التأثير على المجتمع، وهو ما يحقق أغراض ومطامع الدول الغير الإسلامية والتي تبيح الجنس الغير شرعي، وبذلك تكون حققت ربحا ماديا وأثرت على كيان المجتمعات الإسلامية والعربية المحافظة عن طريق غزوها فكريا[4].

الفرع الثالث: نتائج الزنا الإلكتروني وأخطاره:

لاشك أن الزنا أو الخيانة الزوجية جرح غائر يصيب صميم القلب ومهما حاول الأطباء أن يسعفوا المصاب يتعذر عليهم ذلك، لأنه يعتبر شخصاً مقتولاً بخنجر أقرب الناس بدم بارد لا دية له فشعور الإنسان بأنه قد تم استغفاله من أقرب الناس، إليه أمر لا يستهان بعظم تأثيره حتى وإن كان عن طريق الوسائط الإلكترونية، وإن وصل الأمر حد الخيانة الجسدية فإن الجرح يأخذ أبعاداً أكثر عمقا، فشعور أحد الطرفين بأن الآخر قد خاض لحظات حميمة مع شخص غيره هو شعور مهين ومؤلم، ولا يمكن نسيانه نهائياً حتى لو تاب الشريك وتم

3346، ج 02، ص 1000، وفي رواية عند مسلم: «كَفَى بِالمرءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوتَهُ»، صحيح مسلم، كتاب الكسوف، باب فضل النفقة على العيال والمملوك...، ج 02، ص 692.

[1] – الخيانة الإلكترونية .. كيف ولماذا؟ الأخصائية الاجتماعية الأستاذة أمل مليباري.مرجع سابق.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – الخيانة الإلكترونية .. كيف ولماذا؟ أميرة أحمد باهميم، استشارية أسرية بجمعية الشقائق الإسلامية، جدة، المملكة العربية السعودية.

[4] – الخيانة الإلكترونية .. كيف ولماذا؟ الخبير الاقتصادي عماد العطر.

تدارك الأمر وعاد كلاهما للآخر، وتبقى هذه الخيانة كغصة لا يمكن محو أثرها مهما طال الزمان، فطبيعة النفس البشرية التي خلقها الله تأبى النسيان.

– فأول خطر يهدد مرتكبها هو القتل: فتقول الباحثة إلهام طالب في تحقيق سري قامت به، ووضعت نسخة منه في موقع جريدة النصر أونلاين: "لم تكن سناء (من محافظة وهران غرب) تتصور أن حياتها مع زوجها نبيل يمكن أن تتخذ منعرجا آخر غير الحب و السعادة و الاستقرار، لكن عمل زوجها الذي كان يحتم عليه التنقل و الابتعاد عنها في معظم ساعات الليل و النهار ، جعلها تشعر بالتعاسة و الفراغ ، ما دفعها إلى البحث عن طريقة لقتل الوقت، لم تكن لتعلم أنها ستؤدي إلى قتلها، لقد استعملت هاتفها المتطور، و هو هدية من زوجها، من أجل تشكيل شبكة من العلاقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي و تطبيقات اكتشفتها صدفة و قامت بتحميلها، في البداية اكتفت سناء بتبادل الأحاديث و وصفات الطبخ مع بنات جنسها، لكن سرعان ما تعرفت على مجموعة من الرجال و جرفها التيار بعيدا. ذات يوم عاد نبيل إلى بيته في ساعة متأخرة من الليل، فوجد زوجته نائمة و بين أحضانها هاتفها. لم يشأ أن يوقظها، فأمسك الهاتف ليضعه فوق الطاولة، و إذا به يلمح على الشاشة صورا لها في وضعيات يندى لها الجبين، و قرأ تعليقات أحد عشاقها الافتراضيين، ما جعله يتصفح أكثر مضمون الهاتف، فكاد يسقط من هول الصدمات. أخرج مسدسه و أطلق عليها النار، فأرداها قتيلة"[1].

– والخطر الثاني الذي يعتبر أكثر الأخطار حدوثا للمتزوجين هو الطلاق أو الخلع: وهذه قصة أخرى ترويها إلهام طالب قائلة: " . ندى و ناصر ، توجا قصة حبهما الجميلة منذ سنوات بالزواج، و قضيا معا حياة سعيدة و مستقرة، إلى أن لاحظ الزوج بأن زوجته ابتعدت عنه باهتمامها و عواطفها و أصبحت تكذب عليه في أمور كثيرة، و كلما كان يتصل بها هاتفيا يجد الخط مشغولا. راود الشك ناصر، لكنه لم يستطع أن يصل إلى مرحلة اليقين، إلا بعد شهور طويلة. ذات يوم حضر على غير عادته ليتناول وجبة الغذاء في البيت، رن هاتف زوجته، فلم ترد، و استمر في رنينه، لم يتمالك عندئذ نفسه فأمسك الهاتف و رد فلم يجبه أحد. تضاعف شكه فخرج من البيت غير مبال بصرخات زوجته. و انكشفت أمامه الحقيقة: من كان يعتقد أنها توأم روحه على علاقة منذ ستة أشهر برجل آخر، تبادلا خلالها المكالمات الهاتفية، و الرسائل الملتهبة، مدعمة بالصور و الفيديوهات. عاد إلى البيت و قد سبقته دموعه، فوجدها قد غادرت بيت الزوجية. هرع ناصر إلى أقرب «مقهى للنت» و طبع كل تلك الرسائل الصادمة، ليدرجها ضمن ملف طلب الطلاق من زوجته"[2].

– ولعلَّ من أبرزَ أخطار الزِّنا الإلكتروني أيضاً، والذي يبدأ عادةً بالميل للقاء والتعارف؛ بقَصْد الزواج، أو تبادُل الأفكار، (وتحت أسماء مستعارة، ومعلومات مفتراة و...) – هو أنَّ كثيرًا من المراهقين أصبحوا مُدْمِنين

[1] – القانون الجزائري لا يجرم مقترفيها، الخيانة الإلكترونية مبرر جديد للقتل والطلاق. تحقيق: إلهام طالب، نشر بتاريخ 28 فيفري 2015، بموقع جريدة النصر أونلاين، رابط المقال: https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-13-22-10/2014-08-27-18-45-22/4149-2015-02-28-00-28-08

[2] – المرجع نفسه.

له من العمر 16 سَنَة، وأنَّ أكثر ما يُهدِّد المراهق هو سهولةُ وصوله إلى كمية هائلة مِن الموادِّ الجِنسية بأنواعها المختلفة، وتَعرُّفه على أنواع الشذوذ الجِنسي التي لم يكن يعرِفُها مِن قبل، ومقابلته أشخاصًا يُشجِّعون أنواعًا مختلفة من الانحراف الجِنسي، مثل جِنس المحارم، والجِنس المثلي، والجنس مع الحيوانات، فهو يتواصل مع فِئة لا تعرِف الفضيلةَ، ولا معانيها، بل تُشجِّع الانحراف والمنحرفين.

– الاكتئاب: بسببِ اختفاءِ الشريك الجِنسي الإلكتروني – الذي قد يوجد في أيِّ مكانٍ آخَرَ في العالَم – بسبب دخول فيروس بجهازِه الحاسوبي مثلاً ألْغَى عنوان الشخص، أو حتى بسبب الهَجْر، أو تعرُّفه على شخصٍ مختلف، أو أيِّ سبب آخَر، وأُضِيفَ إلى الاكتئاب جيشٌ من الأمراض النفسية، والتي تتحوَّلَ إلى عُضوية مزمِنة، عَصِيَّة على العلاج – غالبًا.

– كما تعتَرِف بعضُ النِّساء بعدم الشُّعور بمُتعة جِنسيَّة مع الزوج، بينما وجدْنَها فقط عندَ ممارسة العَرْض الجِنسي لجسدهنَّ على الهواء مباشرةً عن طريقِ بعض المواقع، أو مِن خلال ممارسة الزِّنا الجَمَاعي الافتِراضي، وكذلك الحياة الزوجية للرجل ليستْ أحسنَ حالاً، فغالبًا ما يَفقِدُ حرارةَ اللقاء مع زوجته، وبهجة الحوار، والحديث مع أُسْرَته.

– الابْتِزاز المالي، وخَسارة المنصِب والمكانة الاجتماعية، والاستدراج للزِّنا الحقيقي، تحتَ ضغْط إباحةِ ونشْر الصور والأسْرار الخاصَّة، وتدمير بُيوت الزوجية، وخسران العَلاقة مع الله تعالى، ولعلَّها أكبرُ خطر، لِمَن كان حيَّ القلب، أو ألْقى السمعَ وهو شهيد[1].

المطلب الرابع: أحكام الزنا الإلكتروني في الشريعة والقانون وطرق الوقاية منه.

الفرع الأول: حكم الزنا والخيانة الإلكترونية في الشرع:

حول رأي الدين في مثل تلك العلاقات يقول د. محمد الشحات الجندي – أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر، وعضو مجمع البحوث الإسلامية – :"الإنترنت كأي وسيلة أخرى قد تستخدم في الخير والطاعة، أو في المعصية والضلال، والإسلام يرفض تكوين مثل هذه الصداقات عبر تلك الوسائل لأنها تؤدي إلى الوقوع في المحظورات، وتهدم البيوت وتنتهك الأعراض، والحرمات كما أن الإنترنت تنعدم فيه الرقابة على المحادثات التي تتم عبر الشبكة، والتي لها حكم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، وقد نهى الإسلام عن ذلك تحصينًا لها من الشيطان، وفي هذا يقول الرسول ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها فإن ثالثهما الشيطان»[2]، كما أن التواصل عبر الإنترنت مع امرأة أجنبية بالصوت والصورة يتضمن النظر، وقد اعتبر النبي ﷺ النظرات من أحد الجنسين إلى الآخر زنا فيقول الحديث الشريف:«العينان تزنيان

[1] – الزنا الإلكتروني، د. محمد فتحي راشد الحريري، مرجع سابق.

[2] – غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للإمام الألباني، قال فيه صحيح، أخرجه أحمد وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، حديث رقم 180، ط 03، 1405هـ، المكتب الإسلامي بيروت، لبنان، ج 01، ص 131.

وزناهما النظر» الحديث[1]"[2].

الفرع الثاني: حكم الزنا والخيانة الإلكترونية في القانون:

وأتكلم في هذا الفرع عن الأحكام والقوانين الوضعية –إن وجدت– والتي يتخذها المشرع كحكم قضائي لمن كانت له دعوى قضائية في هذا الشأن.

– في القانون الجزائري: القانون الجزائري لا يعترف بالخيانة الإلكترونية لعدم وجود شرط التلبّس من طرف السلطات القضائية أو الضبطية. فالخيانة هي فرع من فروع الزنا، أما من الناحية القانونية فيُعاقَب فقط المتزوجون، أما غير المتزوجين فتُذكر عقوباتهم ضمن باب الفاحشة، وبالتالي فإن تطبيق المادة 339 من قانون العقوبات القاضية بالحبس من سنة إلى سنتين لكل زوج خائن مع إثبات الخيانة، أمر مستحيل، وهذا لغياب ركن الوطء.

وفي هذا السياق توضح المحامية فتيحة بغدادي ترعي مندوبة الشرق في اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان (هيئة حقوقية رسمية)، محاولتها معالجة قضيتين تدرجان ضمن خانة الخيانة الإلكترونية، التي اعتبرتها ظاهرة مسكوتاً عنها في المجتمع الجزائري مسجلة انتشاراً خطيراً لها، فقد لجأت إليها زوجتان عجزتا عن إثبات الضرر الذي لحق بهما من بعليهما، وتقديم القرائن اللازمة للمطالبة بالطلاق، بسبب غياب مادة في القانون حول «الخيانة العصرية» كما سمّتها، فالأمر صعب بالنسبة إلى إثبات جريمة الزنا والخيانة الزوجية في العالم الواقعي، فما بالك بالافتراضية وفق قولها، مشددة أن هناك ثغرة قانونية كبيرة في قانون العقوبات الجزائري، في ما يتعلق بإثبات الخيانة الزوجية عموما، فمن الصعب جدا أن يضبط رجال الأمن الزوج أو الزوجة في حالة تلبس،أو يتم إحضار شهود عيان ليتم تسليط عقوبة الحبس لمدة سنة أو سنتين على الخائن أو الخائنة،استنادا للمادة 339 من قانون العقوبات، لهذا تتحول معظم هذه القضايا إلى قضايا طلاق[3].

ويعيب في المقابل، اختصاصيون في علم الاجتماع، الفهم الخاطئ لدى كثيرين للمقاصد من الدردشة كاعتبارها نافذة لتبادل الثقافات والحوارات مع الغرباء وإن كانوا من أصقاع أخرى، ووفق الاختصاصي بوشمة الهادي، فإن الدردشة الإلكترونية التي يُقدم عليها المتزوجون، ويفتحون من خلالها سيراً ومواضيع مع أشخاص غرباء تمثل تهديداً حقيقياً للحياة الأسرية، ففي هذه الحالة تتحوّل الدردشة إلى عامل هدم وليس باباً من أبواب تبادل الآراء مثلما يبرر بعضهم، إذ يصعب الحديث عن نوع من الصداقة بين الذكر والأنثى وبناء علاقة عبر الإنترنت في مجتمع محافظ، خصوصاً بالنسبة إلى المتزوّجين.

---

[1] – سبق تخريجه.

[2] – الخيانة الزوجية الإلكترونية .. مفهومها..دوافعها..أحكامها.. سبل علاجها بقلم:أ. علي أحمد أبو عودة، مرجع سابق، ص 04.

[3] – الخيانة الإلكترونية مبرر جديد للقتل والطلاق، تحقيق سري: إلهام طالب، مرجع سابق.

وكخطوة لإغلاق منافذ إلكترونية «مشبوهة» يتردد عليها الشباب وحتى الأزواج، وتؤدي إلى تفجير الأسرة وانهيار العلاقات الزوجية، طالب أخيراً نواب في البرلمان من سلطة الضبط في وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات بحجب المواقع الإباحية. لكن الحكومة تراجعت عن خطة أعدّ لها في هذا السياق قبل أشهر.

وصرّحت وزيرة الاتصالات هدى فرعون في مؤتمر صحافي عقدته في الجزائر العاصمة، أن «مشروع أخلقة الإنترنت ضروري ولا يختلف حوله اثنان في الوقت الراهن، إلا أن ما يعيق العملية هو معارضة تلك الإجراءات الرقابية، لحرية التعبير في البلاد»، وبذلك لم تتم هذه العملية.

وربما كان من حسن طالع الجزائريين أن جنسياتهم لم تذكر في موقع «أشلي ماديسون» المتخصص في التوسّط بمساعدة المتزوجين على إقامة علاقات خارج إطار الزواج، مقارنة بأقرانهم من العرب، فبعدما تمكّن قراصنة من اختراق الموقع الإلكتروني وسرّبوا بياناته المتضمنة أسماء المبحرين فيه من نساء ورجال يطلبون المتعة خارج فراش الزوجية، أظهرت المعطيات التي نشرت أن أكثر الباحثين عن الخيانات الزوجية في العالم العربي مثلاً من إحدى الدول المجاورة للجزائر، وعددهم 999 عضواً مسجلاً في الموقع، ولم تدرج أسماء جزائرية ضمن هذه اللائحة.

وزعم قراصنة إنترنت أن لديهم بيانات خاصة بأكثر من 37 مليون رجل وامرأة، وهم أزواج وزوجات يمارسون الخيانة عبر الموقع المعروف بالمواعدة[1].

– وفي لقاء لي جمعني بإحدى المحاميات المعتمدات لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، متخصصة في قضايا الأسرة وشؤون المرأة بمكتبها أفادتني: "أنه من شروط إثبات جريمة الزنا المباشر في القانون الجزائري (التلبس بحالة الوطء) حيث إن كثيرا من الأزواج يعلمون بخيانة شركائهم لهم، إلا أنه عليهم التحلي بالصبر وكبت النفس، حتى يتمكن في لحظة ما من إثبات الجريمة بحالة التلبس وهي الوطء"، وتضيف قائلة: "أما الزنا والخيانة الإلكترونية فلا وجود لمادة تقيدهما في القانون الجزائري، حيث إنهما جريمتان تفتقران لعنصر الوطء المباشر، وقد تقدم بعض المتضررين بطلبات طلاق ضد شركائهم، إلا أن القضاء لم يجد مادة تنص على هكذا حالات، حيث يُتعامل مع هذه الحالات كحالات طلاق دون سبب مبيّن، ويُستدعى الطرفان لجلسات الصلح القانونية، ثم يفصل بينهما بطلاق تعسفي تستفيد فيه الزوجة بجميع حقوقها كبقية المطلقات من صداق ونفقة وكفالة للأبناء".

– وتضيف: "أن القضاء استحدث مواد في قانون العقوبات تخص الجريمة الإلكترونية لحماية الأشخاص والمؤسسات، ولم تخص قضايا الأسرة، ونقترح بدورنا إلى جانب عدد من المحامين بدراسة النوازل المعاصرة

[1] – مواقع التواصل الاجتماعي، الخيانة الزوجية، مقال بعنوان: القانون الجزائري لا يعترف بالخيانة الإلكترونية، أمين لونيسي، بتصرف يسير، رابط المقال: http://www.alhayat.com/article/701468 .

واستحداث قوانين تحمي الأسرة الجزائرية من هذه بالظواهر التي باتت تهدد وتنخر استقرار الكثير من العائلات في الآونة الأخيرة"[1].

– في القانون المصري: ويقول الدكتور أيمن كمال السباعي: "إن ثبت بالدليل القطعي و أدلة الإثبات الأخرى التي بيديها المتضرر أمام القضاء أن الزوج اقترف جريمة الزنا السلبي (وهو الزنا الإلكتروني) في حق الزوجة كان للأخيرة الحق في طلب التطليق من قاضي الأمور المستعجلة، للضرر الواقع عليها جراء هذه الجريمة، مع الاحتفاظ الكامل بحقها في النفقة و الحضانة و مؤخر الصداق، أما إذا ثبتت الجريمة في حق الزوجة، و طلقها الزوج بالإرادة المنفردة يسقط حقها في النفقة و الحضانة و مؤخر الصداق، مع الحق في التعويض عن الأضرار المادية و المعنوية للطرف المتضرر، في الجريمة سالفة الذكر (الزنا الالكتروني)؛ ومن الممكن و الجائز أن تكون من أدلة الإثبات «كالمحادثات التليفونية» بعد الحصول علي أمر من النيابة العامة بالمراقبة، أو شهادة الشهود،أو خطابات، مثل هذه الأدلة قد تكون صحيحة أو غير صحيحة، المعول هنا هو سلطة قاضي الموضوع، فإذا اطمئن القاضي لصحة الدليل، (والقاضي يستمد هذه الطمأنينة للدليل من تحريات المباحث العامة و مطابقة المستند أو ترجيح شهادة الشهود. . الخ) حكم في الدعوى بناء علي هذا الدليل"[2].

– في القانون البحريني: في التشريع البحريني، نجد أن للرسائل الإلكترونية حجية في الإثبات استناداً إلى قانون المعاملات الإلكترونية[3]، وفي حال اكتشاف الزوج أو الزوجة تلك الرسائل أو المحادثة الإلكترونية يُعد ذلك حجة عليه أو عليها ما لم يثبت عكس ذلك، ومن هذا المنطلق يمكن أن يكون سبب من أسباب الطلاق للضرر متى ما ثبت الضرر وتعذر معه دوام العشرة بين الزوجين[4].[5].

– في القانون المغربي: و المشرع المغربي جرم العلاقة الجنسية غير المشروعة، سواء تعلق الأمر بتلك التي تجمع ما بين متزوج و طرف غير متزوج أو تلك التي تجمع بين طرفان متزوجان ، حيث نصت المادة 491 من ق ج على أنه : يعاقب بالحبس من سنة إلى سنتين أحد الزوجين الذي يرتكب جريمة الخيانة الزوجية، ولا تجوز

---

[1] – حوار مع الأستاذة: تبر مسعودي محامية معتمدة لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة، متخصصة في قضايا الأسرة وشؤون المرأة، تم الحوار بمكتب المحامية المتواجد بحي الرمال بالوادي، يوم الأحد الموافق لـ: 02 سبتمبر 2018، على الساعة التاسعة صباحاً.

[2] – الزنا الإلكتروني بين التجريم والتقويم، أيمن كمال السباعي، استشارات قانونية من الأحكام المصرية، مرجع سابق.

[3] – انظر المادة (5) الفقرة (1) من المرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2002 بشأن المعاملات الإلكترونية، من القانون البحريني، حيث نصت الفقرة الأولى على أن "للسجلات الإلكترونية ذات الحجية المقررة في الإثبات للمحررات العرفية، ولا ينكر الأثر القانوني للمعلومات الواردة في السجلات الإلكترونية، من حيث صحتها وإمكان العمل بمقتضاها، لمجرد ورودها – كلياً أو جزئياً – في شكل سجل إلكتروني أو الإشارة إليها في هذا السجل.

[4] – انظر المادة (101) من قانون أحكام الأسرة البحريني، القسم الأول – الشق السني.

[5] – ما أثر الخيانة الإلكترونية على العلاقة الزوجية، بقلم المستشارة، د. منيرة الفاضل، دكتورة في الأدب المقارن، جامعة البحرين، ضيف الأسبوع بمدونة "قانون وتقنية وشاي"، رابط المقال: http://lawtechntea.com/2016/01/electronic-infidelity-as-a-cause-of-divorce/

المتابعة في هذه الحالة إلا بناء على شكوى من الزوجة أو الزوج المجني عليه، غير أنه في حالة غياب أحد الزوجين خارج تراب المملكة، فإنه يمكن للنيابة العامة أن تقوم تلقائيا بمتابعة الزوج الآخر الذي يتعاطى الخيانة الزوجية بصفة ظاهرة، و طبقا لما جاء في الفصل 492 فالمشرع المغربي جعل التنازل عن الشكاية يضع حدا للمتابعة بالنسبة للزوج أو الزوجة المشتكى بها، ولا يستفيد مشارك الزوجة ولا مشاركة الزوج مطلقا من هذا التنازل، و المحاكم المغربية أصبحت تعج بقضايا سببها الخيانة الزوجية ، فهذه الأخيرة و كما هو معروف تقوم على ركنين أساسيين هما : الركن المادي أو الفعل المادي للجريمة، ويتمثل في العلاقة الجنسية غير المشروعة الموجودة بين رجل وامرأة وتقتضي هذه العلاقة في جوهرها مواقعة الرجل للمرأة، أي قيام اتصال جنسي ولو لمرة واحدة، و الركن الثاني هو الركن المعنوي للجريمة: فالخيانة الزوجية من الجرائم العمدية ومن هنا يكون الركن المعنوي فيها متجليا في القصد الجنائي، هذا عندما نكون بصدد الحديث عن الخيانة الزوجية التقليدية، لكن عندما تتخذ الخيانة قالبها العصري فتصبح خيانة إلكترونية أي بين زوجة أو زوج و طرف ثالث، لا يجمعهما مكان واحد سوى العالم الافتراضي (الوات ساب أو الفيس بوك ...) الأمر هنا يختلف، فحتى لو توفر الزوج أو الزوجة على أدلة تنبث خيانة زوجه سواء تعلق الأمر بتبادل رسائل نصية غرامية أو صور خليعة .... لا يمكن أن يعتد بها، والشاهد في هذا الفصل 493 من القانون الجنائي الذي جاء فيه : " الجرائم المعاقب عليها في الفصلين 490 و491 لا تثبت إلا بناء على محضر رسمي يحرره أحد ضباط الشرطة القضائية في حالة التلبس أو بناء على اعتراف تضمنته مكاتيب أو أوراق صادرة عن المتهم أو اعتراف قضائي"، وما ينطبق على جريمة الخيانة الزوجية يطبق على جريمة الفساد من حيث الإثبات فقط ، الشيء الذي يزيد الأمر تعقيدا في إثبات هذه الجريمة،فالقاضي هنا ملزم بتطبيق النص الجنائي،فسلطته التقديرية مقيدة في جريمة الخيانة الزوجية و الفساد، فمعظم قضايا الخيانة الزوجية لم تستطع المحكمة إيجاد قرائن قانونية قوية لإدانة المتهمين فانتهت بنيل البراءة لفائدة الشك لانعدام دليل لإثبات جريمة الخيانة[1].

- فمعظم قضايا الخيانة الزوجية لم تستطع المحكمة إيجاد قرائن قانونية قوية لإدانة المتهمين فانتهت بنيل البراءة لفائدة الشك لانعدام دليل لإثبات جريمة الخيانة. وهنا يثار التساؤل حول مدى حجية الرسائل الإلكترونية المحصل عليها بطرق غير قانونية لإثبات الخيانة الزوجية؟ ألا يعتبر هذا ضربا لمبدأ الخصوصية بين الزوجين؟ فقد يرى البعض بأن العلاقة الزوجية لها خصوصية مختلفة عن سائر العلاقات الإنسانية و ليس بينهما حواجز،فحصول أحد الزوجين بمحض الصدفة على ما يثبت الخيانة الزوجية لا يعد خرقا لمبدأ الخصوصية،في حين ذهب يمكن أن يعتبر البعض الآخر أن العلاقة الزوجية لا تلغي الخصوصية بين الزوجين، بل لابد لكل منهما من الاحتفاظ ببعض الخصوصية دون اطلاع أو تسلط أحدهما على الممتلكات الشخصية للآخر، أما بالنسبة حجية الرسائل الإلكترونية المحصل عليها بطرق غير قانونية لإثبات الخيانة الزوجية ليس

[1] – الخيانة الإلكترونية جريمة أم خصوصية، مقال كتبه: محمد زروق: باحث في القانون المغربي الخاص، كتب يوم 12 جوان 2018، على موقع جريدة الصباح، رابط المقال: https://assabah.ma/312302.html

هناك حكم قضائي ليومنا هذا يعتد بهذه الرسائل و لو كقرينة من أجل إثبات الخيانة الزوجية،لاسيما أن هناك العديد من القضايا التي يأتي فيه المشتكي أو المشتكية و هم يتوفران على رسائل أو صور خليعة بين الزوج و الطرف الثالث إلا أن القاضي لا يعتد بها، لسبب هو المشرع المغربي حدد وسائل الإثبات في جريمتي الخيانة الزوجية و الفساد على سبيل الحصر في الفصل 493 من القانون الجنائي، الشيء الذي يجعل سلطة القاضي مقيدة بالفصل سالف الذكر[1].

الفرع الثالث: الطرق العلاجية والوقائية من ظاهرة الزنا الإلكتروني:

قبل الكلام عن الحلول لابد أن نبين أن العلاج هو خاص بالذين أصيبوا بهذا الابتلاء، واقتحموا أبوابه ولم يستطيعوا الخروج منه، وأما الوقاية فتخص فئة أخرى لم تطرق باب هذه الجريمة، أو أنهم في طريقهم إليها لولا الأخذ بيدهم إلى بر الأمان بواسطة الطرق الوقائية التي سوف أذكرها آنفاً.

فلكل مشكلة في المجتمع، حلول يمكن اللجوء إليها لتقليل المشكلة أو حلّها، يقدّمها أهل الاختصاص كل في مجاله، ومن هذه الحلول التي يجب الاسترشاد بها، والعمل بها للحد من هذه الظاهرة، قبل أن تتحول إلى كابوس حقيقي يشيع في المجتمع كله نذكر الحلول العلاجية، والحلول الوقائية:

أولاً: طرق العلاج من ظاهرة الزنا الإلكتروني:

– لعل أبرز طرق علاج هذه الظاهرة هو الستر على المرأة ومغفرة ما وقع منها: حيث يرى بعض المحللين لهذه القضايا أن الواقعة قد حدثت في إطار مجازي خالٍ من المواطأة الحقيقية، ومراعاة لحال الأسرة والأولاد الموجودين بين الزوج والزوجة، وبخاصة لما تظهر المرأة توبتها وتبرز وقوعها في خطأٍ تم استدراجها إليه من الطرف الآخر.

• فيقول الدكتور علي أحمد عبد الباقي في هذا الشأن مجيبا عن سؤال طُرح عليه في مجلس الألوكة الإلكتروني: " وأما مراعاة الورع والديانة فعلى المسلم صاحب الدين أن يفارق مثل هذه المرأة، إذا لم يأنس فيها رغبة في التوبة، وأما من قارفت من هذه الذنوب شيئًا ثم تابت وتأكد الزوج من توبتها فيستحب له إمساكها وإعانتها على الاستمرار في التوبة، وإن طلقها بعد التوبة فيجوز له ذلك، والمرأة المذكورة في السؤال فكما هو واضح أنها خانت زوجها بما هو دون الزنا وذلك بالحديث والمواعدة واللقاء ولا شك أن كل ذلك لا يجوز وأنه محرم، تستحق عليه التعزير، وأكثر الرجال لا تطيب نفسه بمصاحبة مثل هذه المرأة، لكن من ابتلي بشيء من هذا – نسأل الله العافية لنا ولنسائنا وجميع المسلمين – وظن أن أمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر بالضوابط الشرعية ، وهجرها وضربها إن لزم الأمر أدعى لتوبتها ورجوعها عن هذه المعصية فإن ذلك يكون أنفع إن شاء الله، خصوصًا مع

[1] – المرجع السابق.

وجود الأولاد والتعلق القلبي ونحوه . والله أعلم"[1].

– والحل العلاجي الثاني: هو الطلاق، وبالرغم من أن المحاكم تعتبره تعسفياً كما سبق وذكرنا، وهذا لعدم وجود مواد تحكم هذه الظاهرة، إلا أنه قد يكون سببا في ردع المعني بالخيانة وتوبته وإقلاعه عن هذا الفل، ومن جهة أخرى فالطلاق عبارة عن وسيلة رادعة لمن وقع في مثل هذا المحظور ولا يزال وراء الحجاب مستور، فبمجرد سماع بعض هذه الحالات منهم من طلاق وتشريد للعائلات والأبناء، قد تكون رادعة لهم، وتجعلهم يعيدون حساباتهم.

– والحل العلاجي الثالث: هو استحداث قوانين وضعيو تقنّن وتجرّم مثل هذه الأفعال، فيصبح كل من هو داخل في دائرة هذه المعصية متهماً باسم القانون، وبذلك يكون مطية لأن يقلع على هذا الفعل.

– أما الحل العلاجي الرابع: فأراه من جهتي أن يكون بإمكان الأولياء أن يطّلعوا على حساب الأبناء والبنات الذين هم تحت وصايتهم، وكذا الزوج للزوجة والعكس وذلك بمعرفة حساباتهم، وكلمات مرورهم، لمراقبة ما يدور بينهم وبين الآخرين، عساه يحدّ شيئاً من هذه الرذيلة الإلكترونية .

– والحل العلاجي الخامس: في اعتقادي أن نشجع الأزواج على فكرة التعدد للزوجات، وكذلك بدورها الزوجة عليها أن تقتنع بهذه الفكرة تجاه زوجها، وأنها أفضل من أن تنتهك حرمة من حرمات الله في الخلوات.

ثانياً: طرق الوقاية من ظاهرة الزنا الإلكتروني:

آراء العلماء في الحلول المقترحة: وهي عبارة عن بعض النصائح والتوجيهات التي من شأنها تجعل الفئة التي لم تصب بهذا الداء بعيدة عنه:

أهمية التركيز على الجانب الشرعي ومراقبة المواقع الإلكترونية[2]:

وهو ما تقدمه الدكتورة سامية خضر (أستاذة علم الاجتماع بجامعة عين شمس) والتي تقول: "إن غياب الوازع الديني، واتباع الهوى و الشيطان تؤدي لفكرة الانحراف سواء كان ذلك إلكترونياً أو حقيقياً على أرض الواقع، كما أن انتشار غرف الشات ومقاهي الإنترنت ساد على ذلك بشكل كبير"، فطالبت بوجود حماية لمتصفحي الإنترنت وأن تكون هذه الحماية مشمولة من الدولة بحيث لا يترك الشباب من الجنسيين إلى الهاوية فيصيبهم ما أصاب غيرهم من المجتمعات المنحلة، وأكدت على أن الدافع الحقيقي للخيانة يعود لعدم الالتزام بالأوامر الربانية مما يستلزم ذلك دعوة للتربية، سواء كان ذلك من خلال مناهج دراسية كالتعليم أو من خلال

[1] – سؤال: ما حكم امرأة خانت زوجها عن طريق الهاتف؟ د. علي أحمد عبد الباقي، مجلس الألوكة العلمي، مجالس العلوم الشرعية، المجلس الشرعي العام، بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، رابط السؤال:
http://majles.alukah.net/t21758/

[2] – الخيانة الإلكترونية خراب بيوت، بقلم الأستاذ أحمد حربي، تحقيق مع الدكتورة: إيمان عبد الله، خبيرة الإرشاد الأسري، جامعة القاهرة، مقال بموقع اليوم السابع، رابط المقال: https://www.youm7.com/story/2018 /3747187

الأسرة.

– فيما يقول الخبير الاقتصادي عماد العطر: "للأسف لا يمكن للحكومات حظر جميع المواقع الإلكترونية الأجنبية، وهي تحتاج لجهد فردي ودولي كبير جداً؛ حتى يمكن الضغط على الشركات التي تروج لمثل هذه المواقع المخلة بالآداب، أما المواقع العربية بمجرد التبليغ عنها لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات يمكن حجب الموقع وإيقافه".

– والاستشارية أميرة أحمد باهميم تقول: " إن من خطوات الوقاية: استحضار عظمة الله، والخوف منه لدى الفرد، ونشر الوعي الديني بخطورة هذا الأمر وحرمته في المجتمع وتحصين النفس عن الحرام بالطرق المشروعة كذلك يجب حل الخلافات الزوجية بطرق صحيحة والحرص على التواصل الجيد وتحقيق إشباع عاطفي بين الزوجين وأخيرا السعي لتحقيق الذات وإثباتها على أرض الواقع".

– أما الدكتور سلمان الداية فيرى أنه يجب على الحكومات العربية والإسلامية تصفية أو فلترة المواقع الإلكترونية الإباحية، وعلى هذه الحكومات أن تعلم أن الخراب إذا أدرك الأسر، فإنه بسرعة البرق يدرك المجتمعات، فيعم الفساد في كل مكان مما يشمل الحياة بكل نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية الأدبية والأخلاقية السيئة؛ سبب إعطاب جميع مناحي الحياة كما أن الحسنة هي البلسم لجميع مناحي الحياة.

– ويؤكد هذا الرأي المهندس سامر ياغي الذي يقول: " من الحلول لمواجهة هذا الظاهرة أن الأصل لمنع هذه الأمور هو وجود رقابة الأخلاق والتربية فهما أهم عنصرين يحكموا أي شخص"، مشيراً إلى أنه، ورغم التوسع في عمليات الفلترة والمراقبة "إلا أن البعد التربوي والاجتماعي هو الذي يحكم، ثم يأتي بعد ذلك أهمية وجود فلتر حكومي على مستوى الدولة، مثل ما حدث في السعودية إذ من الصعب بعض الشيء الدخول للمواقع الإباحية، إذ إن نسبة 95٪ من المواقع فقط تتم فلترتها وهذا لا يكفي لوحده ".

– ويعود ياغي ليؤكد أن هذا وحده لا يكفي، فالمهم أن نبدأ بنشر التوعية في المدارس؛ لأن موضوع التربية هو الأساس، و يجب أن يكون هناك اهتمام على مستوى المناهج والمدارس ومستوى المؤسسة التعليمة لتوجيه وحماية المقبل على الانترنت.

– أما أستاذ علم الاجتماع في جامعة الأقصى بغزة الدكتور درداح الشاعر، يؤكد على الجانب الشرعي لقضية الخيانة الإلكترونية، معتبراً أن الحل يجب أن ينطلق من هذا الجانب، ويقول: "إن ما يمنع الرجل والمرأة من الخيانة الإلكترونية الضمير فإذا ما تحرى إحداهما ضميره؛ فإنه لا يلجأ لمثل تلك الأفعال حتى ولو على سبيل المتعة وأضاف :" أن تلك المتاعب النفسية التي تبرز لدى الخائن؛ ترتبط بإحساس الإنسان بوخز الضمير، إذا كان هذا الرجل ليس لديه ضمير أو قد تبنج ضميره أو تليف ضميره! من أين سيأتي له هذا

الإحساس؟ الضمير سينهاه أصلاً عن هذه الفعلة، أما إذا كان لديه ضمير، ومن ثم تورط لأن الشيطان قد بث له بعض الأفكار لعله يستفيق ويعود إلى رشده، لكن من تلف ضميره وفقد الوازع الأخلاقي في تقييم سلوكه هذا لن يشعر بوخز الضمير".

– ويدعو د. الشاعر إلى معالجة إيمان الإنسان وتصحيح أفكاره، فالخيانة هي خيانة سواء عن طريق الشبكة العنكبوتية أو عن طريق اللقاءات الشخصية أو الجوال، أو أي شكل لكنها تأخذ أشكال وأوجه متعددة، قد تكون ميسرة أكثر، أن يتعلم كيف يلجأ إلى الله عز وجل على نظرية ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد:16].

– وعن أبرز طرق العلاج تقول الدكتورة إيمان عبد الله، إن التقرب من الله عز وجل ومعرفه الحكمة الربانية من الرابط المقدس والحكمة من البعد والإنذار من العلاقات غير المقدسة بل المدنسة، والتفاهم والتجديد والقرب من الشريك والتودد له أسهل وأفضل من بدائل غير شرعية، وعلينا أن نعزز السلوكيات الإيجابية لتحل محل السلبية، وعدم تفتيش الزوج وراء زوجها بل تفتش في ذاتها وتتطور من نفسها وتنوع في حياتها وأسلوبها، وأيضا مشاركة الازواج بعض الاهتمامات معا، والحوار والإنصات والصداقة بينهما أفضل من أصدقاء الهواتف النقالة، واختيار الاوقات المناسبة للحديث في أمور تعزز الثقة والحب بينهما ، لأنه في القرب حسنات وفى الهجر حسرات[1].

ويقال: مَن عرَف الداء سهُل عليه الدواء، وبناءً على ما تقدَّم، فإنَّنا نؤكِّد أنَّ العلاج يتطلَّب نشْرَ الوعي الإلكتروني، وتثقيف الأهل بتلك الأمور، ومناقشة مخاطِرِ تلك الأساليب بجديَّة في الوسائلِ الإعلامية، وطرْحها في المناهِج المدرسيَّة، بعيدًا عن الخجَلِ وأسلوب الإنكار الجماعي، ونُؤكِّد على دَوْر المدرسة والمسجد في بيان الحُكم الشرعي لهذه الممارساتِ المنحرِفة الشاذَّة، ومن النافِع تبصرةُ النفوس بأنَّ أبرزَ صِفات عباد الرحمن – كما ذَكَرها المولى – عزَّ وجلَّ – أنهم ﴿ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ﴾ [الفرقان: 68].وأنه كما تَدِين تُدان، فحُرْمة الأعراض في الشَّرْع الحنيف هي أحدُ أهمِّ مقاصِدِه، بل هي مِن الضرورات الخمْس في سائِر الشرائع، وربُّنا – سبحانه وتعالى – لم يقل: "حرمتُ عليكم الزِّنا"، وإنَّما قال: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: 32]، وعبارة: ﴿ لاَ تَقْرَبُوا ﴾ تفيد تحريمَ الفاحشة، وجميع مقدِّماتها، فالزِّنا حرام، إلى جانبِ حديثِ الزنَا والاختلاط، وكشْف العورات، والخلوات، وأحاديث الفُجور والتخلُّع... إلخ وما يدور في غُرَف (الشات) والعلائق الإلكترونية، ونُطالِب الحكوماتِ العربيةَ المعنية بفَرْض رقابة قويَّة على المواقع الجِنسيَّة عن طريقِ برامجَ قوية وفعالة، وعدم الاكْتِفاء

[1] – الخيانة الإلكترونية خراب بيوت، بقلم الأستاذ أحمد حربي، تحقيق مع الدكتورة: إيمان عبد الله، خبيرة الإرشاد الأسري، جامعة القاهرة، مقال بموقع اليوم السابع، رابط المقال: https://www.youm7.com/story/2018 /3747187

بحجْبِ مواقع يمكن الالْتفاف عليها ببرامج متوفِّرة عندَ الجميع، كما نُطالِبها بتحسينِ وإنشاء نوادٍ اجتماعية بديلة، ومخيمات نافِعة، وجعْل المدرسة بيئةً جاذبة للطلبة، والارْتِقاء بالمناهجِ إلى مستوى الواقِع، وملامسة أحاسيس التلميذِ؛ حيث هو، وليس حيث يجب أن يكونَ، ورفد المدارس بأطبَّاء نفسيِّين، وليس مجرَّد اختصاصيِّين، فمع تقديرنا لدَوْر الاختصاصي والأعباء الملقاةِ على عاتقه، إلا أنَّ الطبيبَ النفسيَّ بات ضرورةً في كلِّ مدرسة، أو على الأقل في كلِّ مدرستين قريبتين مكانيًّا، والحُكومةُ مطالَبةٌ بالضغط على وسائلِ الإعلام لتحسينِ أدائها، والْتِزامها بميثاق شَرَفٍ لمراعاة شؤون الأمَّة وثوابتها، وعقيدتها وأعرافها القَيِّمة[1].

خاتمة

وختاماً لبحثنا المتواضع والذي نحسب أننا اجتهدنا فيه نخلص إلى عدة نقاط وهي كالتالي:

– الزنا الإلكتروني هو جريمة في حق الله المولى سبحانه وتعالى فهو محرم بإجماع العلماء، وذلك لما يحمله من خلوة وكلام ماجن وصور وفيديوهات مخلة بالحياء بين شخصين لا تربطهما أي علاقة شرعية.

– الخيانة الزوجية تندرج ضمن جريمة الزنا الإلكتروني، نتائجه وخيمة، وكان أغلبها فك الرابطة بين الزوجين.

– من أهم أسباب الخيانات الزوجية الإلكترونية هو غياب الوازع الديني لدى الأفراد، وتوجيهات الأولياء.

– عدم وجود القانون الذي يجرم مثل هذه الحوادث يعتبر من أكبر الأسباب التي تجعل منتسبي هذه المواقع يتزايدون.

– زرع العقيدة الصحيحة والسليمة و تربية النشء على عدم التعدي على حدود الله من أهم أسباب الوقاية من الداء

توصيات: كما أوصي ببعض النقاط التي من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة:

– وهي مطلب معظم الباحثين والاجتماعيين وعلماء القانون، وهو إعادة النظر في بعض النوازل المعاصرة باستحداث قوانين وضعية واستشارات قانونية تكون قيداً لمثل هكذا ظواهر.

– توعية الشباب بخطورة هذه الظاهرة عن طريق إدراج محاور ضمن البرامج التعليمية المدرسية.

– مراقبة الأبناء والأزواج في حساباتهم الإلكترونية، والاطلاع عليها يومياً.

– التنبيه إلى خطورة هذه المواقع من طرف أئمة المساجد وذكر بعض الحالات التي من شأنها أن تحرك الأنفس تجاه التصدي لهذه الفاحشة.

– إنشاء دورات تدريبية تثقيفية للمقبلين والمقبلات على الزواج، للتعريف بحقوق الزوج والزوجة، وما لهم وما عليهم، وتنبيههن على مدى خطورة استعمال الفضاء الأزرق والانترنت ككل في فترة ما بعد الزواج،

[1] – الزنا الإلكتروني، د. محمد فتحي راشد الحريري، مرجع سابق.

وكيفية الاستعمال الصحيح لهاته المواقع.

سبحانك اللّهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

مصادر ومراجع البحث:

1. الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، مشار إليها في جيلالي بغدادي الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001.
2. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد، لا ط، لا س ن، 1425هـ، 2004م، دار الحديث، القاهرة، مصر.
3. الجامع الصحيح، للإمام البخاري، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط 01، 1422هـ، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان.
4. الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
5. الجرائم الواقعة على الأشخاص، محمد صبحي نجم، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، 2002، عمان، الأردن.
6. جريمة الزنا بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير قسم القانون العام،كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، نوقشت بتاريخ: 11 أوت من سنة 2014، عمان، الأردن، من إعداد الطالبة: إيناس "محمد وهبي" يوسف التل، لإشراف: أ.د. وليد هويمل عوجان.
7. حرية الخلوة الإلكترونية حين تصبح وسيلة لاستقطاب الشباب نحو التطرف والفضائح الأخلاقية، مقال لوجدان الربيعي، لموقع القدس العربي، يوم 17 فيفري 2018، ذكرت فيه السؤال المطروح على الدكتور إبراهيم دويكات، وهو أستاذ محاضر مختص في أصول الدين وكلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية في نابلس، رابط المقال:
http://www.alquds.co.uk/?p=882278
8. حوار مع الأستاذة: تبر مسعودي محامية لدى مجلس القضاء بولاية الوادي، تم الحوار بمكتب المحامية المتواجد بحي الرمال بالوادي، يوم الأحد الموافق لـ: 02 سبتمبر 2018، على الساعة التاسعة صباحاً.
9. الخيانة الإلكترونية .. كيف ولماذا؟ تحقيق قامت به ثلاث أستاذات من دول عربية: غادة بخش من جدة، ميرفت عوف من غزة، سامية مشالي من القاهرة، وضعت نتائج التحقيق عبر موقع (لها أونلاين)، الدائرة الإلكترونية، رابط المقال:
http://www.lahaonline.com/articles/view/17519.htm
10. الخيانة الإلكترونية جريمة أم خصوصية، مقال كتبه: محمد زروق: باحث في القانون المغربي الخاص، كتب يوم 12 جوان 2018، على موقع جريدة الصباح، رابط المقال: https://assabah.ma/312302.html
11. الخيانة الإلكترونية خراب بيوت، بقلم الأستاذ أحمد حربي، تحقيق مع الدكتورة: إيمان عبد الله، خبيرة الإرشاد الأسري، جامعة القاهرة، مقال بموقع اليوم السابع، رابط المقال: https://www.youm7.com/story/2018 /3747187
12. الخيانة الإلكترونية مبرر جديد للقتل والطلاق، تحقيق سري: إلهام طالب.
13. الخيانة الزوجية الإلكترونية .. مفهومها..دوافعها..أحكامها.. سبل علاجها، بقلم:أ.د. علي أحمد أبو عودة، أستاذ محاضر درس سابقاً في مدارس المهد بالمدينة المنورة، وهو فلسطيني الجنسية، مقال مقدم لشبكة دنيا الوطن، يوم زيارة الشبكة: 26 جويلية 2018، رابط المقال: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/02/16/394383.html
14. الخيانة الزوجية الإلكترونية..مفهومها..دوافعها..أحكامها.. سبل علاجها مقال بقلم: أ.علي أحمد أبو عودة.
15. الزنا الإلكتروني بين التجريم والقويم، أيمن كمال السباعي، محام أمام محاكم الاستئناف العالي ومجلس الدولة، متخصص ومعتمد في الترجمة الحقوقية وتفسير النصوص القانونية، مجمع واتا الألكتروني، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب، قسم الترجمة القانونية والمنظمات الدولية، يوم زيارة المقال: 26 جويلية 2018، رابط المقال:
http://www.wata.cc/forums/showthread.php?2408
16. الزنا الإلكتروني، د. محمد فتحي راشد الحريري، مقال بشبكة الألوكة، تاريخ الإضافة 26 أوت 2010، منتدى الشريعة، آفاق الشريعة، نوازل وشبهات، نوازل فقهية، زيارة الموقع والرابط: 26 جويلية 2018، رابط المقال:

http://www.alukah.net/sharia/0/24905/

17. سؤال: ما حكم امرأة خانت زوجها عن طريق الهاتف؟ د. علي أحمد عبد الباقي، مجلس الألوكة العلمي، مجالس العلوم الشرعية، المجلس الشرعي العام، بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، رابط السؤال:
http://majles.alukah.net/t21758/

18. شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، محمود نجيب حسني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

19. غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، للإمام الألباني، ط 03، 1405هـ، المكتب الإسلامي بيروت، لبنان.

20. فتح القدير، كمال الدين السيواسي (ابن الهمام)، لا ط، لا س ن، دار الفكر، بيروت، لبنان.

21. القانون الجزائري لا يجرم مقترفيها، الخيانة الإلكترونية مبرر جديد للقتل والطلاق. تحقيق: إلهام طالب، نشر بتاريخ 28 فيفري 2015، بموقع جريدة النصر أونلاين، رابط المقال: https://www.annasronline.com/index.php/2014-08-17-13-22-10/2014-08-27-18-45-22/4149-2015-02-28-00-28-08

22. قانون العقوبات الجزائري 2015، الأمانة العامة للحكومة، رئاسة الجمهورية.

23. لسان عرب، لابن منظور، مذيل بحواشي اليازجي وجماعة من اللغويين، ط 03، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان.

24. لمجموع شرح المهذب مع تكملة السبكي والمطيعي، للنووي، ت: المطيعي، مكتبة دار الإرشاد، جدة، المملكة السعودية.

25. ما أثر الخيانة الإلكترونية على العلاقة الزوجية، بقلم المستشارة، د. منيرة الفاضل، دكتورة في الأدب المقارن، جامعة البحرين، ضيف الأسبوع بمدونة "قانون وتقنية وشاي"، رابط المقال:
http://lawtechntea.com/2016/01/electronic-infidelity-as-a-cause-of-divorce/

26. مذكرات في القانون الجزائي الجزائري، القسم الخاص، بن وارث م، دار هومة، الجزائر، 2003.

27. المستدرك على الصحيحين، للإمام الحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط 01، 1411هـ، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

28. المغني، لابن قدامة، لا ط، 1388هـ، 1968م، مكتبة القاهرة، مصر.

29. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، ط 02، 1392هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

30. مواقع التواصل الاجتماعي، الخيانة الزوجية، مقال بعنوان: القانون الجزائري لا يعترف بالخيانة الإلكترونية، أمين لونيسي، بتصرف يسير، رابط المقال: http://www.alhayat.com/article/701468 .

31. موقع إسلام ويب، مركز الفتوى، الحدود والتعزيرات، أنواع الحدود، حد الزنا، أنواع الزنا المجازي وكفارته، فتوى رقم 28288، بتاريخ 08 فيفري، 2003، يوم زيارة الموقع: 25 جويلية، 2018، رابط الفتوى: http://fatwa.islamweb.net/fatwa/index.php?page=showfatwa&Option=FatwaId&Id=28288

32. موقع الدكتور الشعال، منتدى الأسئلة الشرعية، بوابة الأسئلة الشرعية الواردة في تقنية المعلومات، سؤال رقم: 9696، يوم 06 جويلية 2015، رابط الفتوى: http://www.dr-shaal.com/fatwa/9696.html

33. موقع طريق الإسلام، منتدى الفتاوى، سؤال: هل يعتبر الجنس عبر الهاتف زنا، سؤال بتاريخ: 30 جوان 2007، يوم زيارة الموقع: 25 جويلية 2018، رابط الفتوى: https://ar.islamway.net/fatwa/15435